

محاضرات في الوساطة المدرسية

دياسين هارين

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

المحاضرة الثانية

مفهوم الوساطة المدرسية

الوساطة عملية تعاونية تقترح وتقدم الحلول غير العنيفة للنزاعات المدرسية القائمة، أو تمنع حدوثها، من خلال طرف ثالث يسمى "الوسيط". ويساعد الوسيط الأطراف المعنية (أطراف الصراع أو النزاع) إلى التواصل، وإيجاد حل بناء للخلاف، وإعادة بناء العلاقات.

وعادة ماتفهم الوساطة بأنها بين الأقران في المدارس، وبأن الوسطاء هم طلاب تلقوا تدريباً، ويعرضون، أو يُعرض عليهم، التدخل في حل النزاعات بناء على كفاءتهم ورغبتهم وقناعتهم في ذلك. وعادة ما تقتصر النزاعات التي تُعالج في هذا النوع من الوساطة على مشكلات الطلاب أنفسهم.

لقد ظهرت أولى برامج الوساطة بين الأقران في سبعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أثبتت هذه المشاريع نجاحها في العديد من البلدان (أستراليا، كندا، بريطانيا، وغيرها). وكان هدفها الأساسي تزويد جميع الشباب بالمهارات الأساسية اللازمة لحياتهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي، لكنه أيضا عالم يزداد تعقيدا وخطورة لاسيما في ظل تصاعد السلوكيات غير اللائقة والعنف، وهي سلوكيات عجز الطابع القانوني الردعي لحلها داخل المدارس، لذلك زادت أهمية الوساطة المدرسية واعتمدتها المؤسسات التعليمية عديدة بتشجيع من وزارات التربية الوطنية، وخاصة بعد أن حظيت بتغطية إعلامية واسعة أشادت بمحاسنها وفضائلها.

أما في الجزائر فقد أشارت بعض نصوص التشريعات التربوية إلى تبني ثقافة الوساطة ضمنيا لا تصريحيا ولا ضمن آليات محددة لبرامج الوساطة المعروفة عالميا، حيث يعتبر نص المادة 23 من الفصل الثالث المتعلق بالأحكام الخاصة بالطلاب من القرار الوزاري رقم 65 الصادر بتاريخ 28 شوال 1439 هـ، الموافق 12 يوليو 2018م، أقرب نص قد يفهم منه فكرة الوساطة المدرسية حيث يحدد آليات تنظيم المجتمع التعليمي وإدارته،

فقد جاء: تشجيع المؤسسات التعليمية على الانخراط في الحوار والتشاور مع الطلاب، وفيما بينهم، وبين جميع أعضاء المجتمع التعليمي، بشأن جميع المسائل التعليمية والتربوية والتنظيمية، وفقاً للإجراءات المحددة في اللوائح الداخلية للمؤسسة التعليمية. (القرار الوزاري رقم 65 بتاريخ 2018/07/12، الذي يحدد آليات تنظيم وتشغيل المجتمع التعليمي)، وهو نص كما أشرنا لا يمثل مرجعاً قوياً لإقرار الوساطة المدرسية كآلية واضحة وعملية في المدرسة الجزائرية، أما القرار رقم 73 بتاريخ 28 شوال 1439 هـ، الموافق 12 يوليو 2018، بشأن آليات إنشاء مجالس التأديب في المدارس المتوسطة والثانوية، فينص في مادته الثانية على: المساهمة في تقويم سلوك الطلاب من خلال الإحالة إلى اللجان المتخصصة المنشأة لهذا الغرض، واقتراح تدابير لحماية البيئة المدرسية. (المرسوم الوزاري رقم 73 بتاريخ 2018/07/12، الذي يحدد آليات إنشاء مجالس تأديبية في المدارس المتوسطة والثانوية)، وبحسب الجريدة الرسمية، وفي عددها رقم 572 لشهر أكتوبر 2014، المنشور رقم 219 بتاريخ 20 أغسطس 2014، بشأن وحدات الاستماع والدعم النفسي والتربوي في المدارس الثانوية، من خلال آليات تعتمد بشكل أكبر على تجديد أساليب تنظيم الحياة المدرسية، وتفعيل الاستماع كممارسة توجيهية في المؤسسات لمعالجة هذه القضايا، وذلك بإنشاء وحدة استماع ومتابعة في كل مدرسة ثانوية. تتم عملية الاستماع بشكل فردي أو جماعي، وتعتمد الوحدة على أسلوب التعبير الحر عن الحدث في جلساتها الدورية. (وزارة التربية الوطنية. (2014). الجريدة الرسمية للتربية الوطنية)، وهو نص لا يسمح لنا أيضاً بأن نقر حقيقة وجود وساطة مدرسية فعلية وفق آلياتها العملية وضوابطها المعروفة.

و بالعودة لمفهوم الوساطة، قد يتساءل الكثير من المختصين والتربويين عن المنطق الكامن وراء تطبيق الوساطة المدرسية: أي مجرد أسلوب لإدارة النزاعات وتحسين المناخ المدرسي ومنع العنف؟ أم أنها مشروع تعليمي حقيقي قائم بذاته؟

والحقيقة أن الوساطة المدرسية ونتيجة لتنوع أساليب تطبيقها وممارستها من جهة، ونتيجة تعدد الجهات الفاعلة فيها وخلفياتهم التخصصية والمهنية، من جهة أخرى، لا يعتدون بمصطلح "الوساطة المدرسية"، بل يذهبون إلى أن الأدق استخدام مصطلح "الوساطات المدرسية". ولا غرابة في أن تظهر الوساطة بوجهين مختلفين في بداية تطبيقها؛ مشاريع مجتمعية ومشاريع مؤسسية. حيث تُطلق المشاريع المجتمعية من قبل جمعيات الوساطة الاجتماعية، وعادة ما تكلف بتنظيم جلسات الوساطة كإجراءات إصلاحية لمكاتب المدعي العام للأحداث، فهي تتجه لحل الخصومات التي تسجل في أروقة محاكم الأحداث، أو في إطار تدريب خدmi مجتمعي على حل النزاعات لدى الشباب. أما المشاريع المؤسسية فتطور ضمن مشاريع مؤسسات تربوية

تهدف إلى جعل الوساطة أسلوباً لحل النزاعات داخل المؤسسة وجعله بديلاً أساسياً عن الحلول القديمة العقابية، ومنه الذهاب إلى إرساء ثقافة حوارية بناءة وإيجابية، تشكل بدورها جزءاً مهماً من الثقافة التنظيمية للمؤسسة.

وضمن هذه الإشكالية، يؤكد بونافيه-شميث أن الوساطة المدرسية تفهم من خلال أربعة أبعاد منطقية هي: المنطق التعليمي، ومنطق التواصل، ومنطق الأمن، ومنطق إدارة النزاعات؛ فالوساطة المدرسية لها وظائف متنوعة، تحدد بدورها طريقة خاصة في فهمها والنظر إليها والتعامل معها:

- فالمنطق التعليمي يظهر في وساطة الأقران من حيث استخدام التلاميذ لرصيدهم اللغوي في مواقف حل النزاعات، ويشكلون في نظر الإدارة التعليمية مجموعة رسمية معترف بها مؤهلة لحل تلك النزاعات، تجد الدعم اللازم متى احتاجت ذلك، فضلاً عن كون الوسطاء قد استفادوا عادة من دورات تدريبية (تعليمية) كسبهم معارف خاصة بالآخرين وبأنفسهم، وجعلهم واعين بأهمية التسرع في إصدار الأحكام، وتقدير الآخرين، مع تعلم الثقة بالنفس والثقة بالآخرين، والتعلم عن الحياة المجتمعية، مما يؤهلهم مستقبلاً ليكونوا فاعلين.
- أما منطق التواصل فيظهر من خلال القدرة على إقناع المتخاصمين بضرورة الانخراط في فعل الوساطة، وربما في القدرة على شرح وتفسير منطلقات وأهداف الوساطة لبقية الزملاء، والقدرة على التواصل الفاعل مع الإدارة والمعلمين والولياء، وربما بوسطاء خارجيين، في مؤسسات تربوية أخرى.
- أما منطق الأمن فيظهر جلياً في مواقف العنف المتكررة في المدرسة، حيث يزداد الوضع تعقيداً، فيتدخل الوسيط بسلاسة لحل المشكل، معتمداً على كفاءته وخبرته، والقبول الذي حظي به داخل المدرسة من الإدارة والأقران، فيكون له أثر مباشر في خفض التوتر وإحلال الأمن.
- وأخيراً يعتبر منطق إدارة النزاعات من أوجه فهم الوساطة، حيث يتدخل الوسيط وربما بصورة غير معلنة ولا جلية في تلطيف الأجواء فيدير النزاعات اليومية بطريقة هادئة وبسلاسة، تعتمد التواصل الذكي مع التلاميذ، والمدرسة وأولياء الأمور.

ولقد زاد تطبيق الوساطة المدرسية بعدما روجت الأمم المتحدة لثقافة اللاعنف والسلام لصالح أطفال العالم خلال العقد (2001-2010)، حيث انصب اهتمام كثير من وزارات التربية والتعليم في العالم، على تحسين المناخ المدرسي من خلال جمع المعلومات والتدريب على الوساطة، وعلى وضع خطة لمنع التنمر

والتصدي له. واعتبر توفير بيئة هادئة ومسالمة أمراً أساسياً لرفاهية المجتمع التعليمي بأكمله ولنجاح التلاميذ، وهي المسألة التي جعلت الممارسة التربوية للوساطة لصيقة جداً بمفهوم العنف والتنمر على وجه التحديد.

الوساطة المدرسية ضمن مفاهيم علم النفس الإنساني:

وتنسجم فكرة الوساطة المدرسية مع فكرة النظر إلى المدارس ومناخها كنظامٍ تتداخل عناصره، ويفرض أيّ منهجٍ اختزاليٍّ للظواهر الإنسانية. حيث يُركّز على الغاية لا على السببية. وفي هذا السياق يدافع علم النفس الإنساني لكارل روجرز، الذي طوّر "المنهج المتمحور حول الشخص"، عن فكرة أنّ كلّ فردٍ يمتلك القدرة على أن يكون مصدر تغييره الخاص. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من توافر ثلاثة شروط: الأصالّة، أو ما يُسمّى "التوافق"، والتقبّل الإيجابي غير المشروط، والفهم التعاطفي. وضمن هذا المنظور، يظهر "التمكين"، المُستمدّ من العمل الاجتماعي، كقدرة على تحمّل مسؤولية الذات في أبعادها الفكرية والعاطفية والجسدية والاجتماعية، وبالتالي، اتخاذ القرارات المناسبة الإيجابية. ولا شك، فهذا التمكين يعزز تقدير الذات، والمسؤولية، والمشاركة في بناء حلّ النزاعات من خلال الوساطة، التي تعتمد بدورها على الإنصات الفعّال وفنّ إعادة صياغة الحوار من قبل طرفٍ ثالث يسمى الوسيط.

الفرق بين الوساطة والمصالحة والتفاوض:

في إطار صياغة دقيقة لمصطلح الوساطة يجدر التفريق بين الوساطة وبين مصطلح المصالحة والتفاوض، حيث أن المصالحة مثلها مثل المصالحة تتطلب طرفاً ثالثاً، غير أنه يكتسب من القوة والسلطة ما يسمح له باتخاذ القرار (بقوة)، دون الرجوع إلى أطراف الخصام، على خلاف الوسيط الذي لا يملك هذه القوة، فقرار المصالحة بين أيدي طرفي الخصام.

أما التفاوض فيختلف بدوره عن الوساطة في الشكل حيث يتم بين طرفين دون وسيط آخر، بينما تشترط الوساطة طرفاً ثالثاً وسيطاً ومؤهلاً، وموافقاً على الوساطة في جميع مجرياتها.

وفي ضوء ما تقدم يظهر جلياً أن الوساطة المدرسية تراعي مبدأ الإقناع والحرية في اتخاذ قرار الدخول في الوساطة، من باب إدراك أهميتها في حل النزاع وتلطيف الأجواء، واقتراح الحلول، وإعادة تقييم المشكلة والتفكير في إيجاد الحلول من منظور الوساطة. إنها تجربة إيجابية في منطلقاتها تعد تأثير قوي وإيجابي في رسم معالم شخصية المتعلم القوية المحتملة للمسؤولية المدركة لمآلات الوساطة إلى المستوى الفكري والعاطفي والاجتماعي والتربوي.